

المبحث الاول تعريف الدفاع الشرعى وشروط قيامه

الدفاع الشرعى هو رد اعتداء حال غير مشروع يهدد بالايذاء مصلحة قانونية ، فالقانون يبيح لمن يقع عليه اعتداء او يتعر لخطر اعتداء حال أن يدفع هذا الاعتداء ويرده اذا استحال عليه الاستعانة بالسلطات المختصة .

ويفرق الفقهاء بين فكرة الانتقام وفكرة الدفاع الشرعى ، فالانتقام يحرمه القانون لانه لا يثور الا بعد وقوع الاعتداء فعلا ، ذلك لان العقاب حق مطلق للدولة ، أما الدفاع الشرعى فمقتضاه أن يلجأ المرأ الى القوة ليدفع بها اعتداء لم يقع عليه بعد فى صورة تامة ولكنه وشيك الوقوع أو بدأ فى تنفيذه فعلا ، فحق الدفاع الشرعى لم يشترع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ، وليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة .

والقانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا أي لا أصل له فى الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف الملايسات تلقي فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجهها اليه.

الدفع بقيام حاله الدفاع الشرعي

• متى ثبت أن المتهم اعتدي على الطريق الموصل لملك أخيه المجني عليه بأن أقام به حجرة خشبية ، وأن المجني عليه ذهب إليه طالبا ازالة هذه الحجرة فوقعت مشادة صفع فيها المجني عليه أخاه الذى تناول شيئاً وصفه المجني عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه قبقاب ، وقد تخلف عن هذا الاعتداء اصابات مصحوية بكسرين شرخين بالجدارية اليسري ، فان هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعي ولا ترشح لقيامها .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١٢ س ٧ ص ٧٥٥

• من المقرر أن قيام حالة الدفاع الشرعي لا يستلزم استمرار المجني عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجني عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعي .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ص ١٦٤

• لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعي فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء البعيد عن تلك الملابس .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ص ١٦٤

• من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي الذى يوجب على المحكمة الرد عليه يجب أن يكون جديا وصريحا ، أو أن ترشح الواقعة كما أثبتتها الحكم لقيامه .

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ص ١٢٣٦

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ص ١٣٠٥

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦ س ٢٨ ص ٩٠٢

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ص ٧٢٣

الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ص ٢٨٢

• من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وما ورد على لسان الدفاع عنه من أنه في الوقت الذي وقع العدوان على المجني عليه وقع أيضا عدوان على المتهم لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ، ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ص ٥٤٩

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ س ٣١ ص ٨٧٦

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ س ٣٥ ص ٢٢٢

• الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعي عن المال أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أيهما بقيام حالة الدفاع الشرعي عن المال ، ولا يغني في ذلك تمسك الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس

لاختلاف أساس كل من الدفاعين عن الآخر ، فإنه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢ ص ٤٠ ص ٧٢٦

• لما كان من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون أو ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وما ورد على لسان المدافع عنه من أنه ، كان يجب على المتهم رفع الاعتداء الباطل عليه والمتهم كان مضروبا ، والمتهم به اصابات ، لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة قبل المجني عليهم ، ولا يعد دفعا جديا يستوجب على المحكمة أن تعرض له بالرد في حكمها ، فإنه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ ص ٣٥ ص ٢٢٢

• لما كان ما ورد على لسان الدفاع من أنه في مثل هذه الدعوى وفي مثل هذه القضايا يكون دفاعا عن النفس فمردد بأنه لم يبيّن أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه وبمناه وكان من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعي يجب أن يكون جديا وصريحا ، فإن ما قاله الدفاع فيما سلف بيانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، هذا إلى أن حق الدفاع الشرعي لم يشترط الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن يثبت أنه كان يعتدي أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره.

الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ ص ٣٩ ص ١٣٢٥

• الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ويجب لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع

مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ، ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لتري ما إذا كان مقبولا تسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ص ٨٦

• لما كانت المحكمة قد نفت أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعي بقولها هذا وليس بالأوراق ما يدل على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعي عن نفسه ضد اعتداء صادر ضده من المجني عليه الأول ، بل انه قرر فى أقواله أنه كان قد انتزع السكين الذى كان الأخير ينوي أن يعتدي عليه ان صح هذا الزعم وبذا فانه يكون قد اعتدي على المجني عليه المذكور انتقاما منه بعد أن كان قد زال خطر اعتداء الأخير عليه وبعد أن صار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء وهو ما ينفي قيام حق الدفاع الشرعي الذى لم يشرع للقصاص أو الانتقام واذ كان هذا الذى أوردته المحكمة يسوغ به نفي حالة الدفاع الشرعي ، وكان تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام هذه الحالة أو انتفائها انما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغا.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ص ٢٣٨

• ان العبرة فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي ومقتضياته هى بما يراه المدافع فى الظروف المحيطة ، بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مفعولة تبرره.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١٠ س ٢٧ ص ٤٨٢

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ص ٩٩٥

• لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢١ الخاصة بالعدر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ، الا إذا وجدت أن ذلك لا يسعفها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى مادون هذا الحد ، فعندئذ فقط يكون عليها أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع

عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وأعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما تزيدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافذة ولا جدوى للطاعن من التحدي بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ص ٥٨٦

٠ إذا كان الحكم فى سبيل نفيه قيام حالة الدفاع الشرعي قد اكتفى بقوله ان الثابت من تفصيلات الحادث التى بيّنها أن مشاجرة قامت بين الفريقين بالسبب الذى ذكره فأخذ الفريقان يتبادلان الضربات وأنه فى هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعي يبيح الاعتداء الذى وقع منه وكان نتيجة المشاجرة التى قامت بين الفريقين ، فهذا يكون قصورا ، إذ أن ما ذكره الحكم من ذلك ليس من شأنه أن ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي لأن التشاجر بين فريقين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق ، وأن الفريق المعتدي عليه انما كان يرد الاعتداء ، وفي هذه الحالة يكون الفريق المعتدي واجبا عقابه ، والفريق المعتدي عليه مدافعا واجبا أن يعامل بمقتضى الأحكام المقررة فى القانون للدفاع الشرعي.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٣/١٢

٠ متى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المتهم تمسك فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعي ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن ترد على ذلك فى حكمها بما ينفي قيام هذه الحالة لديه وثبت بأن قارف الجريمة التى دانتها بها فإذا هى دانتها دون أن تشير إلى هذا الدفاع ، فان حكمها يكون مشوبا بأنه قاصر مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/١٢

٠ التشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، حيث تنتمي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس واما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع أن تبين

واقع الحال فى ذلك والباديء بالعدوان من الفريقين حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فإذا تنكبت المحكمة ذلك ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١٧ ص ١٠١٥

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٠٦

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨ س ٢٩ ص ٩٧٦

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢ س ٣٩ ص ٧٠٧

• تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبت عليها ولما كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجني عليه للاعتداء الذى وقع على والده فى المشاجرة السابقة على الحادث ، وأنه بادر المجني عليه وأطلق عليه العيار من المدفع الرشاش بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أي فعل مستوجب للدفاع فسقط المجني عليه أرضاً بسبب اصابته ، فهذا الذى قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦١٤

• إذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن أنه كان فى حالة دفاع شرعي بقوله ان الثابت من أقوال الشاهد التى اطمأنت إليها المحكمة أن المجني عليه وابنه بعد أن اعتديا على أخ المتهم كان المتهم قد توجه إلى الجرن الذى يبعد عن الحادث بنحو عشرين متراً وأحضر فأسا عاد بها واعتدي بها على المجني عليه بأن ضربه بها على رأسه وظهره ، ومن ثم فان المتهم عندما ضرب المجني عليه لم يكن يرد عدواناً يقع على أخيه أو يخشى حصول عدوان عليه ، وانما كان معتدياً على المجني عليه انتقاماً منه لسابقة تعديه وابنه على أخ المتهم ولم يكن مدافعاً ، وبذلك

فان الدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعي عن أخيه يكون متعينا اطراحه ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد لا يناقض ما أورده الطاعن فى أسباب طعنه من أنه بعد أن تماسك المجني عليه وابنه مع شقيق الطاعن أسرع الطاعن إلى الجرن وأحضر فأسا فأخذ الشاهد يحول بينه وبين الاشتراك فى المشاجرة حوالي ثلث ساعة ، وبعد أن أصيب أخوه دفعه الطاعن ثم جرى نحو المجني عليه واعتدي عليه بالفأس مما مؤداه صحة ما حصله الحكم من أن اعتداء الطاعن على المجني عليه كان انتقاما لما وقع من اعتداء على أخيه وبعد انتهاء ذلك الاعتداء وإذ كان حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ، فان ما أثبتته الحكم فيما تقدم يكون سائغا وكافيا لتبرير منا انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعي.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ س ٢٣ ص ٦٢٢

• من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب حتى تلتزم الحكم بالرد عليه أن كون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، وكان ما ورد على لسان الطاعن أنا مضروب أربع سكاكين لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ولا يفيد دفعا جديا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه ، فلا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بأن تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ص ١٣٠٥

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٣

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ص ٧٢٣

• من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى إلى ما انتهى إليه لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ، سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى معرض رده على دفاع الطاعن لا يستقيم على ما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ذلك لأن النتيجة التى خلص إليها تتجايف مع موجب الوقائع

والظروف المادية التي أوردتها ، فليس فيما استدل به الحكم ما يمكن أن يستخلص منه أن المجني عليه وفريقه كانوا قد كفوا عن الاعتداء على المجني عليه وذويه وانتهوا من عدوانهم وأنه لم يكن هناك من بعد ما يخشي منه الطاعن على نفسه وعلى غيره وقت أن أقدم على اطلاق الأعيرة النارية صوب المجني عليهم الأمر الذى يعيب الحكم ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٦٤

• من المقرر أنه وان كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم فى هذا الشأن سليما لا عيب فيه وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على انتفاء حالة الدفاع الشرعي بتعدد اصابات المجني عليه وجسامتها وانتشارها بجسمه ، مع أن ذلك كله لا يدل بذاته على أن الطاعن لم يكن يرد اعتداء متخوفا اعتداء متخونا منه ، لأنه لا يشترط بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التى أخذ بها المدافع قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء عنه وانما يكون النظر على الوسيلة فى هذه الناحية عند نشوء الحق وقيامه ، بحيث إذا ما تبين بعد ذلك أن المدافع لم يتجاوز حدود حقه فى الدفاع قضى له البراءة ، والا عوقب إذا كانت القوة التى استعملت لدفع التعدي قد زادت على القدر الضروري بعقوبة مخففة باعتباره معذورا وكان الحكم فضلا عما تقدم بالرغم مما أثبتته من أن دفاع الطاعن قام على أن المجني عليه قد دخل حديقته يريد أن يرعى بها أغنامه ، لم يستظهر حقيقة الواقعة وكان لزاما عليه أن يفعل إذ لو صح أن المجني عليه يرعى أغناما له بغير حق أو تركها ترعى فى بستان الطاعن لكان الأخير فى حالة دفاع شرعي عن المال وفقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات التى أباحت هذا الحق لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب المشار إليها أو يكون مخالفة لما نص عليه فى المادتين ٢٨٧ / ١ و ٢٨٩ / ١ و ٣ من هذا القانون هذا إلى أن الحكم لم يلق بالا إلى ما أوردته على لسان الطاعن من أنه كان يرد العدوان الذى بدأه به المجني عليه وهو ضربه بعضا على رأسه ودفعه فى عينه مع أهمية بيان واقع

الحال فى ذلك لإثبات قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو نفيها ، وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى الرد على ما دفع به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ص ٣٨٩

• الأصل فى الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ولما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر الجلسة الأخير للمحاكمة أن الطاعنين لم يتمسكا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، فانه لا يقبل منهما اثاره هذا الدفاع أمام محكمة النقض ولا يغير من ذلك ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن الأول بجلسته ١٩٧٤/٤/٢٩ أمام هيئة أخرى من أنه : ضربه لرد الاعتداء الواقع عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع الا إذا كان مقدمه قد أصر عليه وإذ كان الطاعنان لم يتمسكا أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بقيام حالة الدفاع الشرعي فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها ، هذا فضلا عما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعنين من التدبير للجريمة بتوفر سبق الاصرار لديهما على إيقاعها مما ينتفي معه حتما موجب الدفاع الشرعي الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة فى انفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الغرماء ، بل لكف الاعتداء ومن ثم يكون منعي الطاعنين فى هذا الصدد لا محل له .

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ ص ٣٦٠

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ س ٣١ ص ٨٧٦

• من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جديا صريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ

للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعي لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعنين كانت لديهما نية الانتقام من المجني عليه الأول بسبب النزاع السابق بينهم ، وانهما بادراه بالطعن بآلاتهم الحادة مطواه وسكين بمجرد أن ظفرا به دون أن يكون قد صدر منه أي فعل مستوجب للدفاع الشرعي ، فهذا الذى قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ص ٧٢٣

• متى كان مبني ما ينعه الطاعن فى شأن اعتداء المجني عليه وولديه عليه وهو ما يرمى به إلى أنه كان فى حالة دفاع شرعي عن نفسه مردودا بأن الأصل فى الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، وإذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا هذا إلى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم من ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ س ٣١ ص ١١٠٠

• الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس من الدفع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة الطاعن وزوجته ،

التي يدعيها الطاعن قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه إذ ليس من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها الواقعة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٨٩

• لما كان المدافع عن الطاعن تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ، مستشهدا في ذلك بما أثبتته مفتش الصحة من اصابات به وبالمحكوم عليه الآخر وببين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من أوجه الطعن - ان مفتش الصحة أوقع الكشف الطبى على كل من الطاعن والمحكوم عليه الآخر وأثبت أن بهما عدة اصابات يجوز حدوثها بالنسبة للأول نتيجة تماسك بالأيدي وضرب بكف اليد وتصادم بجسم صلب راض ، ويجوز حدوثها بالنسبة للآخر نتيجة تصادم بجسم صلب راض كعصا أو ما أشبهه - لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وتقدير مقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء البعيد عن تلك الظروف ، وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض للرد على دفاع الطاعن قد اقتصر فى نفى حالة الدفاع الشرعى على قول مقتضب هو أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر أقدموا على الاعتداء قاصدين الضرب فى ذاته لا ليردا ضربا موجها اليهما حسبما كشفت عنه التحقيقات ، دون أن يعرض لاصابات الطاعن التي جعل منها ركيزة لدفاعه والمؤيدة بالكشف الطبى الموقع عليه لاستظهار ظروف حدوثها ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التي دين بها وذلك للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها ، فانه يكون مشوبا بقصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨/٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٧١

• الأصل أن الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وما ورد على لسان الدفاع عنه لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ص ٢٦٦

• من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن تماسكا وقع بين الطاعن والمجنى عليه وقام شاهدا الاثبات بفضه وبعد أن سار كل من الطاعن والمجنى عليه تجاه بلدته فى اتجاهين مختلفين ، عاد الطاعن ولحق بالمجنى عليه وبإداره بالطعن بالمدية فأحدث اصابته التى أودت بحياته دون أن يبدر من المجنى عليه أية بادرة اعتداء على الطاعن ، فإن ما قارفه الطاعن من تعدد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث عن الاصابات التى بالطاعن - فإنه على فرض صحة وجودها به فإن مرجعها هو التشاجر السابق على فض الاشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير لآخر - والتى ما كانت تجيز له العودة وللحاق بالمجنى عليه للانتقام منه - فإن منعى الطاعن يكون غير سديد .

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ س ٢٨ ص ١٠٥٩

• من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبت عليها لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الالرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدي أو يحاول الاعتداء فعلا على نفس المدافع أو غيره ، وكان البين مما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته أن المجنى عليه الثانى بعد أن علم بمقتل والده تعقب قاتليه الطاعنين الأول والثانى إلى زراعة والدهما الطاعن الثالث وما أن شاهده الأخير حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لإعاقة وشل حركته ثم واصل الاعتداء عليه بألة صلبة ذات طرف مدبب قطعنه فى مقدم صدره وظهره ووجهه ، ليقته ولم يتركه الا بعد أن أجهز عليه محققا ما استهدفه من اعتدائه ، وكان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن الثالث هو الذى بادر بالاعتداء على المجنى عليه الثانى بقصد قتله دون أن يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع ، فان هذا الذى أورده الحكم سائغ وكفى لتبرير ما انتهى إليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، ولا تثير على الحكم ان هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى فتفاها فى مساق تدليه على توافر قصد القتل لديه ذلك بأن القانون لم يرسم شكلا خاصا تسوغ به المحكمة بيان الواقعة وظروفها ولم يتطلب الرد على هذا الدفاع استقلالا .

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٣٠ ص ٦٥١

• لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعنين بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه بقوله أما عن قول الدفاع بأن المتهمين كانوا فى حالة دفاع شرعى ، فان ذلك مردود عليه بأن الثابت من مطالعة الأوراق ومن أقوال الشهود أن المجنى عليهما لم يحدث منهما ثمة اعتداء على المتهمين وقت الحادث حتى يسوغ للمتهمين الدفاع عن أنفسهم لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام استدلالها سليما يؤيد إلى ما انتهى إليه ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة منتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما

انتهي إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، فان ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩ س ٤٠ ص ٩٠٤

الطعن رقم ١٤٦٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٨ س ٤١ ص ١٨٧

الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٦ س ٤١ ص ٣٠٥

• إذا تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، ورأت محكمة الموضوع أنه كان حقيقة كذلك وانما تجاوز فيما أتاه حدود الدفاع الشرعى ، فانها لا تلزم بلفت نظره إلى هذا التوجيه القانونى ما دامت قد استخلصته من الوقائع الثانية فى الأوراق والتي تناولتها المرافعة .

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٥

• من المقرر أن الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بصراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ص ٨٦٩

• إذا تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، ورأت محكمة الموضوع أنه كان حقيقة كذلك وانما تجاوز فيما أتاه حدود الدفاع الشرعى ، فانها لا تلزم بلفت نظره إلى هذا التوجيه القانونى ما دامت قد استخلصته من الوقائع الثانية فى الأوراق والتي تناولتها المرافعة .

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٥

• متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بأن هذا الأخير كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه مستندا إلى أن شهود الاثبات أجمعوا على أن المجنى عليه هو الذى اعتدى عليه أولا وأن الماديات قد أيدت ذلك لوجود تمزقات بملابس الطاعن ، وكان هذا الدفاع من شأنه ولو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، أما وهى لم تفعل بل اكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف وأشارت إلى أنها تضمنت الرد الكافى على ما أثاره الدفاع فى صدد الدفاع الشرعى على الرغم من خلوه من ذلك البيان ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ص ٦٥٢

• لا يشترط قانونا فى التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ايراده بصريح لفظه.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٤١

• الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الجوهريه التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٤١

• متى كان الطاعن لم يطعن أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ص ٨١١

• لئن كان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ، الا ان ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم لا عيب فيه ، ويؤدى منطقيا إلى ما انتهى إليه وإذ كان ما تقدم ، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه ومن خرجوا من مكنهم يطلقون الأعيرة النارية من الأسلحة التى كانوا يحملونها جميعا لا المجنى عليه وحده على الطاعن الرابع وعائلته ، وكان الحكم قد استدل على نفى حالة الدفاع الشرعى إلى ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من تعدد اصابات المجنى عليه وشدتها فضلا عما تبين من فحص مسدس المجنى عليه عقب الحادث أن طلقاته الست قد أطلقت جميعها وهو ما لا يؤدى فى حكم العقل والمنطق إلى ما رتبته عليه ، ذلك ان تعدد الاصابات وشدتها وانتشارها بجثة المجنى عليه لا يفيد بذاته انها لم تكن لرد اعتداء متخوف منه فى وقت كاف كان المجنى عليه يحمل سلاحا والطاعن يحمل عصا.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ص ٩٦٠

• يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون الاعتقاد أو التصور مبني على أسباب مقبولة ، إذ ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتباري ، المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادىء المتزن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محضوف بالمخاطر والملابسات ، وهو ما قصر الحكم فى استظهاره مما يعيبه بالقصور فى الرد على الدفع بقيام حلة الدفاع الشرعى عن النفس لما كان ما تقدم ، وكان لا يصلح فى نفى قيام حالة الدفاع الشرعى ما تبين بعد الحادث من اطلاق جميع طلقات سلاح المجنى عليه ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الرابع وإلى باقى الطاعنين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ص ٩٦٠

• الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس من الدفع الجوهريه التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة الطاعن وزوجته التى يدعيها الطاعن قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه إذ ليس من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها الواقعة التى فصلت على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع الطاعن ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها فى صدد الحالة التى يدعيها الطاعن لتقول كلمتها فى حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصيتها.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٨٩

• من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الجوهريه التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع لوصح أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ولما كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بما يفنده فانه يكون مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦٠٦

• من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعى يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جديا وصريحا وأن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ولما كان ما قاله الدفاع بصدد حالة الدفاع الشرعى قوله وقد تتوافر احتياطيا ظروف الدفاع الشرعى دون ان يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، فانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه ولا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة أن تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه مادامت هى لم تر من جانبها ، بعد تحقيق الدعوى ، قيام هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦١٤

• من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى الذى يوجب على المحكمة الرد عليه أن يكون جديا وصريحا ، أو أن ترشح الواقعة كما أثبتتها الحكم لقيامه.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٣٦

الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى

دراسة نظرية وعملية للدفع بالدفاع الشرعى أمام القضاء الجنائى

فى ضوء أحكام محكمة النقض منذ انشائها وحتى الآن

ويشتمل على

الدفع بتوافر حالة من حالات الدفاع الشرعى أمام المحاكم الجنائية

تعريف الدفاع الشرعى - شروط توافر الدفاع الشرعى

تطبيقات قضائية لحالات الدفاع الشرعى

التمسك بقيام حاله الدفاع الشرعى

• من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعى متى توفرت مقوماته ، ولو لم يدفع به المتهم ، أو كان قد أنكر التهمة.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٦ س ٧ ص ٥٥

• التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال لا يشترط فيه قانونا ايراده بلفظه ، واذن فإذا كان المتهم قد تمسك فى مرافعته بأنه لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند إليه ، فهو انما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه ، فمفاد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعى.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦١٥

• متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان مؤدي ما أورده الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعى ، ولا يرشح لقيام هذه الحالة ، فانه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٥٥

• لا يقبل الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض ما ما دامت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٠

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨١١

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٠٣

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٠٣

الطعن رقم ٥٥١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٣٠ س ٣٧ ص ١٩٩

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ س ٣٧ ص ٥١٩

• ان مؤدي ما يثيره الطاعن فى طعنه من أن عائلة المجني عليه اقتحمت أرض عائلته وابتدأت بالعدوان ، وأن المجني عليه أسهم فى الشجار الذى أصيب فيه الطاعن أنه كان فى حالة دفاع شرعي عن النفس ، إذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه لم يدفع هذه الحالة ، كما أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا يتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ س ٢١ ص ٥٧

• لا يشترط فى التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس والمال ايراده بصريح لفظه وبعبارته المألوفة ولما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار فى مرافعته أنه ثبت أن كشكا مقاما وأن عائلة المجني عليه اقتحمت الكشك واعتدت علينا ، وأن عضو الاتحاد الاشتراكي انتقل إلى مكان الحادث مع طرفى النزاع وأثبت أن الكشك مقام فعلا ولا يهمني ان كان مقاما من يومين أو شهرين ، فان ذلك مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس والمال .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٠٦

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ س ٢٨ ص ٢٧٣

• إذا كان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة على نحو يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ، كما لم يثبت أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بتوافرها ، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ ص ١٠٣

• لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر بأن هذا الأخير كان يرفع الاعتداء الذى وقع عليه وعلي ابنته والذى كانت المجني عليها هى البادئة به واشترك

فيه آخرون وقد نشأ عن هذا الاعتداء على كليهما حدوث اصابتها بالجسيمة المتعددة الموضحة بالتقارير الطبية كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن من بين مرفقاتها تقريرين طبيين أحدهما يتضمن نتيجة الكشف الطبي على الطاعن ، وأنه وجد مصابا بكدمات بالظهر وكدمة تحت العين اليسرى وأخري على الجبهة وكدمة ناتجة عن عضه آدمية فى الساعد الأيسر والفخذ الأيمن ، ويتضمن التقرير الثاني نتيجة الكشف الطبي على ابنة الطاعن وأنها وجدت مصابة بجرح قطعي للجلد والعضلات بأوسط الساعد الأيسر مع نزيف شديد ، ولم يكن سؤالها ممكنا عند توقيع الكشف عليها لما كان ذلك ، وكان ما أبداه الدفاع بجلسة المحاكمة مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس الذى لا يشترط فى التمسك به ايراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، وكان حق الدفاع الشرعي عن النفس قد شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره لما كان ذلك ، فانه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وابنته والاعتداء الذى وقع منه ، وأي الاعتداءين كان الأسبق ، لأن التشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفي فيه مظنة الدفاع الشرعي عن النفس واما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ردا على الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضي بادانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفع الجوهرية التى ينبغي على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، إذ أنه من شأن هذا الدفع لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفي اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ ص ٢٨ ص ٢٧٣

الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ ص ٣٥ ص ٣١٤

• من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي وان كان لا يشترط فيه ايراده بلفظه ، الا أنه يجب أن يكون صريحا وجديا وإذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره المدافع عن الطاعن هو أن هذا الأخير رأى واحدا من اثنين من الشبان يهم بالامسك بزوجته

فأراد باطلاق النار إنهاء الوضع وتفريق الجمع ، وهو ما لا يفصح عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن الزوجة كما هي معرفة به في القانون ولا يعتبر طلبا جديد بتحقيقها وكانت الواقعة حسبما سجلها الحكم لا ترشح لقيام تلك الحالة ، فانه تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦ س ٢٨ ص ٩٠٢

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ٩٩٣

الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ س ٣٥ ص ٣١٤

• الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها.

الطعن رقم ٥٥١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦م/٣٠/١ س ٣٧ ص ١٩٩

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢ س ٤٠ ص ٧٢٦

الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١ س ٤١ ص ٩٧٤

• لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه ، سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت لا يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة ، فانه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١ س ٤١ ص ٩٧٤

• لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار في مرافعته أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن غيره والده لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع عن النفس

قد شرع لرد أى اعتداء على - نفس المدافع أو على نفس غيره فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى وكانت المحكمة فى صدد ردها عليه لم تتف وقوع الاعتداء على والده بل أغفلت الرد عليه ، فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه - إذ أن ذلك دفاع جوهري كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة.

الطعن رقم ٦٠٩٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١/٠١/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٦

أن يوجه فعل الدفاع الى مصدر الخطر

كما يشترط في فعل الدفاع أن يكون موجها الى مصدر الخطر حتى يكون من شأنه رد خطر الاعتداء ، أما اذا وجه المدافع فعله الى غير مصدر الخطر فلا يحق له التمسك بالدفاع الشرعى لان فعله ليس من شأنه رد الخطر فلا يكون لازما .

ولكن توجيه الدفاع الى غير شخص المعتدى لا يعد في كل الاحوال توجيه القوة الى غير مصدر الخطر ، ففي بعض الاحيان يكون توجيه القوة الى غير مصدر الخطر مجديا في التخلص منه وهنا يكون الفعل لازما لدرأ الخطر

ومثال ذلك من لا يجد وسيلة لدرأ الخطر سوى احتجاز ابن المعتدى وتهديد والده بقتله ان لم يمتنع عن الاعتداء عليه ، فالفعل هنا واقعا على الطفل الا انه مجدى في التخلص من الخطر ويكون المدافع بالتلى في حالة دفاع شرعى.